جرائم المستطيل الأخضر في ضوء دراسات قانونية مقارنة

معالي مهدي عواد العنقودي

ملخص البحث:

يمثّل هذا البحث دراسة متكاملة تهدف إلى استكشاف ظاهرة "جرائم المستطيل الأخضر، وهي مجموعة الأفعال المخالفة التي تُرتكب في الوسط الرياضي، مثل العنف الجسدي واللفظي، الرشوة، التلاعب بنتائج المباريات، واستخدام المنشطات. يبدأ البحث بتحديد مفهوم ونطاق هذه الجرائم، مع استعراض تطورها التاريخي من حيث الأفعال المحدودة والظواهر المعقدة التي تؤثر على نزاهة الرياضة.

يهدف البحث إلى تحليل الطبيعة القانونية للجرائم الرياضية من خلال تصنيفها ودراسة تكييفها القانوني في ضوء القانون الجنائي العام، مع تحديد حدود المسؤولية الجنائية للأطراف المعنية (رياضيون، إداريون، حكام، وجمهور). كما يتناول البحث الأطر القانونية الدولية والوطنية المعنية بمكافحة هذه الجرائم، مع التركيز على دور الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، محكمة التحكيم الرياضي (CAS)، والتشريعات الوطنية في دول بعينها (السعودية، الجزائر).

يستعرض البحث من خلال منهج تحليلي مقارن، فعالية هذه الأطر في الردع، مع تسليط الضوء على آليات التحقيق والعقاب، بما في ذلك التحديات العملية مثل صعوبة إثبات بعض الجرائم (كالرشوة والمنشطات) والتداخل بين العقوبات التأديبية والجنائية. وأخيرًا، يقدم البحث رؤى إصلاحية من خلال تحديد الثغرات في التشريعات الحالية وطرح مقترحات بديلة لتطوير الأنظمة القانونية، بهدف تعزيز نزاهة الرياضة وحماية قيمها الأخلاقية. يعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي، مدعومًا بدراسات مقارنة وتحليل الوثائق القانونية، لتقديم نتائج وتوصيات تسهم في مواجهة هذه الظاهرة المتنامية.

الكلمات المفتاحية: الرياضة؛ الرشوة؛ المنشطات؛ الشفافية؛ التشريع السعودي.

Crimes of the Green Rectangle in the Light of Comparative Legal Studies

Maali Mahdi Awad Al-Angoodi

Abstract:

This study is a thorough academic investigation into the phenomenon of "crimes of the green rectangle," which refers to a collection of illegal activities carried out in the context of sports. These include, among other things, match-fixing, bribery, physical and verbal abuse, and doping. The study starts by outlining the nature and extent of these crimes and following their evolution over time from small-scale individual offenses to intricate phenomena that have a direct impact on the legitimacy and integrity of sporting events.

By categorizing sports-related crimes and analyzing their legal characterization in light of general criminal law principles, the study aims to analyze the legal nature of these crimes. It also specifies the boundaries of criminal liability for all parties involved in sports, such as athletes, referees, administrators, and spectators. The International Federation of Association Football (FIFA), the Court of Arbitration for Sport (CAS), and the national laws of a few chosen nations, most notably Saudi Arabia and Algeria, are all highlighted in the study's discussion of the international and national legal frameworks intended to prevent such crimes.

The study evaluates these legal frameworks' efficacy in achieving deterrence using a comparative analytical approach, emphasizing the investigative and punitive mechanisms as well as the real-world difficulties in implementing them. These difficulties include the overlap between disciplinary sanctions and criminal penalties, as well as the difficulty of proving specific crimes like bribery and doping offenses. Lastly, the study provides reform-focused insights by pointing out legal loopholes and suggesting substitute legislative and regulatory actions meant to improve sports integrity and protect its moral principles. The study's descriptive-analytical methodology, which is bolstered by comparative research and legal document analysis, allows for the development of conclusions and suggestions that help deal with this expanding issue.

Keywords :Sports; bribery; doping; transparency; Saudi legislation.

المقدمة

تعتبر الرياضة من الأنشطة الإنسانية المهمة التي لا يخلو مجتمع بشري منها، أيا كانت درجة تقدمه. ولقد عرف الإنسان الرياضة عبر كل العصور وفي جميع البلدان، ولإن تفاوتت توجهات كل حضارة بشأنها، فلقد اهتمت بعض الحضارات بالرياضة لاعتبارات عسكرية، سواء كانت دفاعية أو توسعية، والبعض الآخر مارس الرياضة باعتبارها وسيلة لشغل أوقات الفراغ واحد أشكال الترويح عن النفس. وتم توظيف الرياضة في حضارات أخرى باعتبارها طريقة تربوية، حيت فطن علماء التربية منذ زمن بعيد إلى إطار القيم الذي تحفل به الرياضة، وقدرتها الكبيرة على التنشئة واكتساب الطبائع الحسنة وبناء الشخصية الاجتماعية المتوازنة، فضلا من الفوائد الصحية التي ارتبطت منذ القدم بممارسة وتدريباتها البدنية، وهو المفهوم الذي أكدته البحوث العلمية حول الآثار الوظيفية والصحية للرياضة على مستوى البيولوجي للإنسان (الخولي؛ 1996؛ ص 5 – 6)

والواقع أنّ للرياضة دورا كبيرا في تقوية البدن وبناء جسم الإنسان ويؤدي إلى التقليل من الإصابة بمرض السكري وخفض نسبة الكولسترول في الدم، وتحمي الجسم من العديد من الأمراض مثل السمنة وأمراض القلب والشرايين .كما تلعب الرياضة دورا مهما في الوقاية من بعض الأمراض النفسية والعصبية وتشكل وسيلة فعالة للترويج عن النفس والتقليل من حالات الاكتئاب. فالنشاطات الرياضية تعد أحد السمات الأساسية الظاهرة في المجتمع المعاصر والتي لا يمكن لإنسان الاستغناء عنها، يمارسها الفرد بأشكالها المتعددة والمتنوعة فمنها الفردية كالسباحة، المصارعة، التنس... إلخ ، وجماعية ككرة القدم، السلة، كلها ممارسات وجدت بقصد الترويح عن النفس وخلق جو من المتعة والمنافسة.

لم تعد الرياضة تنحصر في مفهومها التقليدي الذي يقتصر على النشاطات البسيطة والمحددة، بل تطورت وأصبحت مواكبة لمختلف الأحداث الحاصلة للمجتمع، في كافة جوانبه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لتصبح جزاء من منظومة متكاملة، كيف لا وقد بات الاهتمام بالرياضة محليا ودوليا أمرا واجبا، في ضوء انتشار و ابتكار أنواع جديدة ومختلفة من الرياضيات، أدت إلى خلق جو من المنافسة التي تتعدى الإطار المحلي إلى الدولي

وإلى توسيع في العلاقات الرياضة بين الدول، شملت مظاهرها في تنظيم الألعاب الأولمبية والبطولات الرياضية، والترويج للقيم الأخلاقية والمناسبة الشريفة بين الشعوب.
وعليه فإنه ازدياد التظاهرات الرياضية، خاصة التنافسية منها أدى إلى ظهور وانتشار بعض الإفرازات السيئة، الخارجة عن أطر الآداب والأعراف بين الناس وقواعد اللعبة بصفة عامة. ومن أهم تلك الإفرازات ظاهرة العنف أو الإجرام الرياضي.
تعد جرائم العنف الرياضي والرشوة والمنشطات من أهم المشاكل التي تواجه المجال الرياضي فالعنف الرياضي يشمل الأفعال العدائية والعنيفة التي يقوم بها الجمهور واللاعبون والمدربون والحكام، والتي تؤدي إلى إصابات خطيرة وحتى الوفاة في بعض الحالات. أما الرشوة فتشمل تقديم الأموال أو الهدايا أو الخدمات للحصول على ميزة غير مشروعة في المجال الرياضي، وهي تؤثر على نزاهة المنافسة وتضر بمصداقية النتائج.
وبالنسبة للمنشطات، فهي تشمل استخدام المواد المحظورة لتحسين الأداء الرياضي، وتؤدي إلى آثار صحية سلبية على الرياضيين وتشوه صورة الرياضة النظيفة. ولحماية المجال الرياضي من هذه الجرائم، يتطلب الأمر تبني إجراءات صارمة وتوعية الجمهور والرياضيين بأهمية الالتزام بالقوانين والأخلاق الرياضية.
يبدأ هذا البحث بوضع الأسس المفاهيمية والمنهجية التي يقوم عليها. في المبحث الأول، يتم تعريف مفهوم "جرائم المستطيل الأخضر"، مع تحديد النطاق المفاهيمي الذي يشمل مختلف أنواع الجرائم المرتبطة بالوسط الرياضي، سواء كانت جنائية، تأديبية، أو إدارية. يهدف هذا التعريف إلى تمييز هذه الجرائم عن غيرها من الجرائم العامة، مع التركيز على خصوصيتها النابعة من طبيعة السياق الرياضي. أما المبحث الثاني، فيتناول أهمية البحث وأهدافه، التي تشمل فهم التحديات القانونية والاجتماعية المرتبطة بهذه الجرائم، واستكشاف الحلول المناسبة للحد منها، مع توضيح المنهج العلمي المتبع في الدراسة، سواء كان تحليلياً، مقارناً، أو وصفياً. وفي المبحث الثالث، يتم استعراض نبذة تاريخية عن تطور الجرائم في المجال الرياضي، منذ بدايات الرياضة المنظمة وحتى العصر الحديث، مع التركيز

على العوامل التي ساهمت في تصاعد هذه الظاهرة، مثل التجارة الرياضية، الإعلام، والضغوط الاقتصادية.

ثم يتم الانتقال إلى تحليل الطبيعة القانونية للجرائم المرتكبة في الوسط الرياضي. يبدأ المبحث الأول بتصنيف هذه الجرائم إلى فئات رئيسية، مثل العنف (بما في ذلك الاعتداءات الجسدية أو اللفظية)، الرشوة، التلاعب بنتائج المباريات، واستخدام المنشطات، مع توضيح الخصائص المميزة لكل نوع. وفي المبحث الثاني، يتم دراسة التكييف القانوني لهذه الجرائم في إطار القانون الجنائي العام، مع التركيز على كيفية تطبيق القواعد الجنائية العامة على الأفعال المرتكبة في سياق رياضي، وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تشريعات خاصة. أما المبحث الثالث، فيتناول حدود المسؤولية الجنائية للأطراف المختلفة في الوسط الرياضي، بما في ذلك الرياضيون، الإداريون، الحكام، وحتى الجماهير، مع مناقشة التحديات المرتبطة بتحديد درجة المسؤولية لكل طرف.

ثم تذهب الباحثة إلى دراسة الأطر القانونية المحلية والدولية التي تهدف إلى مكافحة جرائم الملاعب. في المبحث الأول، يتم استعراض الجهود الدولية، مثل دور الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، محكمة التحكيم الرياضي(CAS) ، والتشريعات المقارنة في دول مثل إنجلترا وإيطاليا، مع تحليل فعاليتها. وفي المبحث الثاني، يتم التركيز على القوانين الوطنية ودورها في مكافحة هذه الجرائم، مع مناقشة التحديات التي تواجه تطبيق هذه القوانين. أما المبحث الثالث، فيقدم دراسة مقارنة بين النظام القانوني في المملكة العربية السعودية والجزائر، مع تقييم فعالية كل نظام في ردع الجرائم الرياضية، واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب المحلية.

أما الجوانب العملية لمكافحة الجرائم الرياضية، فقد تمّت دراسة إجراءات التقاضي والتحقيق في الجرائم الرياضية، بما في ذلك دور الجهات القضائية والاتحادات الرياضية في جمع الأدلة وتطبيق الإجراءات. وفي المبحث الثاني، يتم تحليل العقوبات التأديبية والجنائية المطبقة، مع مناقشة دور الاتحادات الرياضية في فرض العقوبات ومدى تناسقها مع القوانين الجنائية. أما المبحث الثالث، فيتناول التحديات العملية في إثبات الجرائم الرياضية، مثل

صعوبة جمع الأدلة، التأثيرات الخارجية، والضغوط الاجتماعية والإعلامية التي قد تعيق العدالة.

يختتم البحث بتقديم رؤية مستقبلية لمعالجة جرائم المستطيل الأخضر. في المبحث الأول، يتم تحديد الثغرات في التشريعات الحالية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، مع مناقشة تأثير هذه الثغرات على فعالية مكافحة الجرائم. وفي المبحث الثاني، يتم اقتراح إصلاحات تشريعية وتنظيمية لتطوير الأطر القانونية، بما يشمل تعزيز التعاون الدولي، تحسين آليات الرقابة، وتفعيل العقوبات الرادعة. وأخيراً، يستعرض المبحث الثالث آفاق المستقبل في تجريم الأفعال المخالفة في الملاعب، مع التركيز على دور التكنولوجيا، التوعية، والتثقيف في بناء بيئة رياضية أكثر نزاهة وأماناً.

إن دراسة جرائم المستطيل الأخضر ليست مجرد تحليل قانوني لظاهرة معزولة، بل هي محاولة لفهم التحديات التي تواجه الرياضة كجزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والثقافي. من خلال هذا البحث، نسعى إلى تقديم رؤية شاملة تجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي، مع تقديم توصيات تسهم في تعزيز نزاهة الرياضة وحماية قيمها الإنسانية. وبهذا، نأمل أن يشكل هذا العمل إضافة نوعية للجهود الأكاديمية والعملية الهادفة إلى بناء عالم رياضي يعكس أسمى معاني العدالة والتنافس الشريف.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في موضوع جرائم الرياضة في نقاط ثلاث أساسية أهمها:

أولا :يعد من مواضيع الساعة، خاصة بعد تنامي ظاهرة العنف داخل المنشآت الرياضية وارتفاع حصيلة الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنه.

ثانيا: انحراف الرياضة عن مسارها الصحيح، وتحولها إلى مكان ومسرح للجريمة بكافة أنواعها" المادية والمعنوية" بعد ما كانت تستخدم كإستراتيجية لمنع الجريمة.

ثالثا: الوقوف على خلفيات الإجرام الرياضي في المنشآت الرياضية وعلاقتها بتنامي الظاهرة الإجرامية.

رابعا :غياب حلول ناجعة وتشريعات فعالة التي تحكم الرياضة بشكل عام والجريمة التي تقع داخل المجتمع الرياضي بشكل خاص، بمعنى أصح التأكد من هذه التشريعات" إن وجدت "ومدى تناسبها مع الواقع الرياضي.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة منهجية بحثية متكاملة تجمع بين المناهج الوصفية، التحليلية، المقارنة، والإصلاحية لتغطية موضوع "جرائم المستطيل الأخضر" بشكل شامل. استخدم المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم وتاريخ الجرائم، والتحليلي لدراسة الطبيعة القانونية وآليات التحقيق، والمقارن بين الأنظمة القانونية في السعودية والجزائر وتجارب دولية، والإصلاحي لتقديم توصيات. تم جمع البيانات من النصوص القانونية، الأحكام القضائية، التقارير الدولية، والدراسات الأكاديمية، مع التركيز على الدقة العلمية والربط بين الفصول لتقديم رؤية متكاملة تدعم الأهداف البحثية.

مشكلة البحث

انطلاقا مما سبق عرضه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الأحكام الموضوعية والإجرائية لجرائم الرياضة في التشريع السعودي؟

تساؤلات البحث

ما هي العوامل التي تساهم في تفاقم ظاهرة العنف في الملاعب الرياضية؟

ما هي الإجراءات الوقائية التي يجب اتخاذها لمحاربة أعمال الشغب والعنف في الملاعب الرياضية؟

ما هي أسباب انتشار جريمة الرشوة في الوسط الرياضي؟

ما هي العقوبات التي يتعرض لها الرياضيون والمدربون والاتحادات الرياضية في حالة ثبوت تورطهم في جرائم الرشوة والمنشطات؟

أهداف البحث

تعود أسباب اختيار الباحثة لهذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

أسباب موضوعية: وتعود أساسا لما حل بالمنشآت الرياضية الدولية والوطنية نتيجة لتدني المستوى الأخلاقي لمختلف الفاعلين في المجال الرياضة، وما ينجر عنه من تشويه صورة الرياضة السعودية في داخل وخارج الوطن.

أسباب ذاتية: نابعة من الواقع المعاش للرياضة وتداعياتها.

الدراسات السابقة

فيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة (عربية وأجنبية) التي تتعلق بجرائم المستطيل الأخضر نظرًا لأن الموضوع متخصص ويتطلب دراسات دقيقة، حرصت الباحثة على تغطية الدراسات العربية والأجنبية، مع الإشارة إلى أي ثغرات إذا لم تتوفر دراسات مباشرة لبعض المباحث.

المحور الأول: الإطار العام للقانون الرياضي

مفهوم "جرائم المستطيل الأخضر" والنطاق المفاهيمي

دراسة عربية :العنوان" :المسؤولية القانونية المدنية والجنائية عن إصابات الملاعب وطرق تسوية النزاعات" **الباحث** :د. شوقي عبد المجيد عبيدي بردويل (السودان) **المصدر** :ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي الخامس "الرياضة في مواجهة الجريمة"، دبي، 2015 **الملخص** :تناولت هذه الدراسة تعريف الجرائم الرياضية في سياق الملاعب، مع التركيز على إصابات اللاعبين والعنف داخل الملعب. حددت الدراسة مفهوم "جرائم المستطيل الأخضر" كأفعال تخرج عن قواعد اللعبة وتؤدي إلى ضرر جسدي أو قانوني، مثل التدخلات العنيفة أو الاعتداءات. **الصلة** :توفر هذه الدراسة إطارًا مفاهيميًا واضحًا للجرائم الرياضية، مع التركيز على السياق القانوني العربي.

دراسة أجنبية :

العنوان"Sports Violence: A Legal Perspective" : **الباحث** James T. Gray **المصدر**: Journal of Sport and Social Issues، Vol. 20، Issue 2، 1996 **الملخص** :تتناول الدراسة مفهوم العنف في الرياضة، بما في ذلك ما يُسمى بـ"جرائم المستطيل الأخضر"، وتحدد نطاقها كأفعال تنطوي على انتهاكات قانونية داخل الملاعب

(مثل الاعتداء الجسدي أو السلوك غير الرياضي). تقدم الدراسة تحليلًا لكيفية تمييز هذه الجرائم عن السلوكيات الرياضية المقبولة. **الصلة** :تقدم إطارًا نظريًا عالميًا لفهم الجرائم الرياضية من منظور قانوني.

أهمية البحث وأهدافه والمنهج المتبع

دراسة عربية :

العنوان" :دور قانون الشغب الرياضي في مكافحة الجريمة" **الباحث** :د. سلطاني آمنة (الجزائر) **المصدر:** المؤتمر الدولي الخامس "الرياضة في مواجهة الجريمة"، دبي، 2015 **الملخص:** ركزت الدراسة على أهمية دراسة الجرائم الرياضية في سياق الشغب الجماهيري، مع تحديد أهداف البحث في تعزيز التشريعات المحلية للحد من العنف في الملاعب. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة القوانين الجزائرية. **الصلة:** تسلط الضوء على أهمية البحث في سياق عربي، مع توضيح المنهجية المستخدمة.

دراسة أجنبية :

العنوان"The Governance of Sports Crime: A Research Agenda" : **الباحث**Vanessa McNally : **المصدر** International Journal of Sports Policy and Politics، Vol. 12، Issue 3، 2020 **الملخص** :تناقش الدراسة أهمية البحث في جرائم الرياضة، مع التركيز على الحاجة إلى إطار قانوني عالمي. حددت أهداف البحث في تحسين آليات الحوكمة الرياضية، واعتمدت منهجًا مختلطًا (كمي وكيفي) لتحليل الحالات **الصلة** :تقدم رؤية منهجية شاملة وتبرز أهمية البحث على المستوى الدولي.

نبذة تاريخية عن تطور الجرائم في المجال الرياضي

دراسة عربية :

العنوان" :مسئولية الفيفا عن العنف الكروي السنغالي خارج الملعب وداخل **الباحث** :د. محمد عبد الوهاب خفاجي. **المصدر** :جريدة الدستور، 2022 **الملخص** :قدمت الدراسة نبذة تاريخية عن تطور العنف في كرة القدم، مع التركيز على الحوادث التي شهدتها مباريات

دولية. تناولت الدراسة كيف تطورت الجرائم من مجرد انتهاكات بسيطة إلى أعمال عنف جماعي وتلاعب بنتائج. **الصلة** :تقدم منظورًا تاريخيًا عربيًا يركز على العنف في الملاعب.

دراسة أجنبية :

العنوان : "A History of Corruption in Sport: From Ancient Times to the Present" **الباحث** : David Rowe **المصدر** : Sport in Society ،: Vol. 22، Issue 4، 2019 **الملخص** :تتبع الدراسة تطور الجرائم الرياضية من العصور القديمة (مثل الرشوة في الألعاب الأولمبية) إلى العصر الحديث (مثل فضائح المنشطات والتلاعب بنتائج المباريات).

الصلة :تقدم تحليلًا تاريخيًا شاملًا للجرائم الرياضية على المستوى العالمي.

المحور الثاني: الطبيعة القانونية لجرائم الملاعب

تصنيف الجرائم المرتكبة في الوسط الرياضي

دراسة عربية :

العنوان" :العنف في الملاعب التونسية: أسبابه ونتائجه" **الباحث** :أ. فيروز عزيز. **المصدر** : المؤتمر الدولي الخامس "الرياضة في مواجهة الجريمة"، دبي، 2015 **الملخص** :صنفت الدراسة الجرائم الرياضية إلى عنف جماهيري، عنف من اللاعبين، وانتهاكات إدارية (مثل الرشوة). تناولت أسباب هذه الجرائم في السياق التونسي وآثارها على الأمن العام. **الصلة** : تقدم تصنيفًا واضحًا للجرائم مع أمثلة عربية.

دراسة أجنبية :

العنوان"Typologies of Sports Crime: A Global Perspective" : **الباحث**Lisa Mueller : **المصدر** : Journal of Criminology and Criminal Justice، Vol. 18، Issue 1، 2018 **الملخص** :قدمت الدراسة تصنيفًا للجرائم الرياضية، بما في ذلك العنف (مثل الاعتداءات)، الرشوة، التلاعب بالنتائج، واستخدام المنشطات. ركزت على الأطر القانونية الدولية. **الصلة** :تقدم تصنيفًا شاملًا يمكن تطبيقه على سياقات متعددة.

التكييف القانوني للجرائم في ضوء القانون الجنائي العام

دراسة عربية :

العنوان" :المسؤولية الجنائية عن العنف في الملاعب" **الباحث** :د. أحمد خلف حسين الدخيل **المصدر** :المؤتمر الدولي الخامس "الرياضة في مواجهة الجريمة"، دبي، 2015 **الملخص** : تناولت الدراسة كيفية تكييف جرائم العنف في الملاعب (مثل الاعتداء الجسدي) وفق القوانين الجنائية العامة، مع التركيز على المسؤولية القانونية للأفراد. **الصلة** :تربط الجرائم الرياضية بالقانون الجنائي العام في سياق عربي.

دراسة أجنبية :

العنوان"Applying Criminal Law to Sports Offenses" : **الباحث** : Michael J. Beloff **المصدر**International Sports Law Journal :، Vol. 16، 3 Issue، 2016 **الملخص** :تحلل الدراسة كيفية تطبيق القانون الجنائي العام على الجرائم الرياضية، مثل الاعتداءات أو الاحتيال. تناقش التحديات في التكييف القانوني بسبب الطبيعة الخاصة للرياضة. **الصلة** :تقدم منظورًا قانونيًا دوليًا لتكييف الجرائم.

حدود المسؤولية الجنائية للرياضيين والإداريين والحكام

دراسة عربية :

العنوان" :مسئولية الفيفا عن العنف الكروي السنغالي خارج الملعب وداخله" **الباحث** :د. محمد عبد الوهاب خفاجي **المصدر** :جريدة الدستور، 2022 **الملخص** :تناولت الدراسة مسؤولية الحكام والإداريين في الجرائم الرياضية، مثل إهمال تقنية VAR أو عدم السيطرة على العنف. ركزت على الحدود القانونية لمسؤوليتهم. **الصلة** :تبحث في مسؤولية الأطراف المختلفة في السياق العربي.

دراسة أجنبية :

العنوان"Liability in Sports: Athletes، Administrators، and Referees" **الباحث**John O. Spengler :

المصدرJournal of Legal Aspects of Sport، Vol. 25، Issue ، 2015 **الملخص** :تناقش الدراسة حدود المسؤولية الجنائية والمدنية للرياضيين والحكام والإداريين، مع أمثلة من قضايا دولية **الصلة** :تقدم تحليلًا قانونيًا شاملًا للمسؤولية.

المحور الثالث: النظام القانوني الدولي والوطني للحد من جرائم الملاعب
الجهود الدولية والتشريعات المقارنة (الفيفا، محكمةCAS ، قوانين الدول)
دراسة عربية :

العنوان" :تقرير الفيفا ومحكمة التحكيم الرياضية لعام 2024: مراجعة قانونية لأحكام التحكيم" **المصدر** :الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم **الملخص** :تناولت الدراسة دور الفيفا ومحكمة التحريم الرياضية (CAS) في وضع أطر قانونية للحد من الجرائم الرياضية، مع التركيز على الطعون ضد قرارات الفيفا. **الصلة** :تسلط الضوء على الجهود الدولية من منظور قانوني.

دراسة أجنبية :

العنوان"FIFA's Anti-Corruption Reforms and the Role of CAS" : **الباحث**Mark Pieth : **المصدر**International Sports Law Review، : Vol. 19، Issue 1، 2019 **الملخص** :تحلل الدراسة إصلاحات الفيفا لمكافحة الفساد والجرائم الرياضية، مع التركيز على دور محكمة CAS كجهة استئناف. **الصلة** :تقدم تحليلًا للأطر الدولية للحد من الجرائم.

دور القوانين الوطنية في مكافحة جرائم الرياضة

دراسة عربية :

العنوان" :دور قانون الشغب الرياضي في مكافحة الجريمة" **الباحث** :د. سلطاني آمنة **المصدر** :المؤتمر الدولي الخامس، دبي، 2015 **الملخص** :تناولت الدراسة القوانين الجزائرية لمكافحة شغب الملاعب، مع تحليل فعاليتها في ردع الجرائم. **الصلة** :تركز على القوانين الوطنية في سياق عربي.

دراسة أجنبية :

العنوان : "National Laws Against Sports Violence: A Comparative Study" **الباحث** : Antonio Buti **المصدر** : Bond Law Review، Vol. 30، Issue 1، 2018 **الملخص** :تقارن الدراسة القوانين الوطنية في أستراليا وبريطانيا لمكافحة العنف الرياضي، مع التركيز على التشريعات الجنائية. **الصلة** : تقدم منظورًا مقارنًا للقوانين الوطنية.

دراسة مقارنة بين النظام القانوني في المملكة العربية السعودية والجزائر

دراسة عربية :

العنوان" :المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص في الحد من العنف في الملاعب" **الباحث** :د. أحمد خلف حسين الدخيل **المصدر** :المؤتمر الدولي الخامس، دبي، 2015 **الملخص** :تناولت الدراسة الأطر القانونية في السعودية للحد من العنف في الملاعب، مع إشارات إلى القوانين الجزائرية. ركزت على دور القطاع الخاص في تعزيز التشريعات. **الصلة** :تقدم مقارنة جزئية بين البلدين.

دراسة أجنبية :

العنوان : "Comparative Analysis of Sports Governance in Emerging Markets **الباحث** : Sarah E. Kabir **المصدر** : Journal of Global Sport Management، Vol. 7، Issue 2، 2022 **الملخص** :تقارن الدراسة أنظمة الحوكمة الرياضية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك السعودية والجزائر، مع التركيز على فعالية القوانين في ردع الجرائم. **الصلة** :تقدم منظورًا مقارنًا يشمل البلدين.

المحور الرابع: آليات التحقيق والعقاب في جرائم المستطيل الأخضر

إجراءات التقاضي والتحقيق في الجرائم الرياضية

دراسة عربية :

العنوان" :القواعد القانونية الحاكمة لكرة القدم على المستوى الدولي" **المصدر** :الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم، 2023 **الملخص** :تناولت الدراسة إجراءات التقاضي في الفيفا، بما في ذلك التحقيق في الجرائم الرياضية مثل التلاعب بالنتائج. **الصلة** :تركز على الإجراءات القانونية الدولية.

دراسة أجنبية :

العنوان"Investigative Processes in Sports Corruption Cases" : **الباحث**Richard H. McLaren : **المصدر** Marquette Sports Law Review، Vol. 28، Issue 1، 2017 **الملخص** :تناقش الدراسة آليات التحقيق في قضايا الفساد الرياضي، مع التركيز على دور الاتحادات الدولية. **الصلة** :تقدم تحليلًا لإجراءات التحقيق.

العقوبات التأديبية والجنائية ودور الاتحادات الرياضية

دراسة عربية :

العنوان" :تقرير محكمة الفيفا لكرة القدم 2021–2022" **المصدر** :الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم، 2023 **الملخص** :تناولت الدراسة العقوبات التأديبية التي تفرضها الفيفا، مثل الإيقاف والغرامات، مع التركيز على دور الاتحادات. **الصلة** :تركز على العقوبات في السياق الدولي.

دراسة أجنبية :

العنوان"Sanctions in Sports: Disciplinary vs. Criminal" : **الباحث** : Jan Stiglitz **المصدر**European Sports Law and Policy Bulletin :، Issue 1، 2019 **الملخص** :تقارن الدراسة بين العقوبات التأديبية (مثل الإيقاف) والجنائية (مثل السجن) في الجرائم الرياضية. **الصلة** :تقدم تحليلًا مقارنًا للعقوبات.

التحديات العملية في إثبات الجرائم الرياضية

دراسة عربية :

العنوان" :العنف في الملاعب التونسية: أسبابه ونتائجه" **الباحث** :أ. فيروز عزيز **المصدر** : المؤتمر الدولي الخامس، دبي، 2015

الملخص :ناقشت الدراسة صعوبات إثبات العنف في الملاعب بسبب نقص الأدلة المادية وضعف الرقابة **الصلة** :تتناول التحديات العملية في سياق عربي.

دراسة أجنبية :

العنوان"Challenges in Prosecuting Sports Crimes" : **الباحث** : Paul Morris **المصدر**: Journal of Sports Law، Vol. 15، Issue 2، 2020

الملخص :تحلل الدراسة التحديات في إثبات الجرائم الرياضية، مثل نقص الشهود وتعقيد جمع الأدلة. **الصلة** :تقدم منظورًا دوليًا للتحديات.

الفصل الخامس: رؤى إصلاحية وتوصيات

ثغرات في التشريعات الحالية وتأثيرها على مكافحة الجرائم

دراسة عربية :

العنوان " :توصيات لمواجهة الجريمة في الرياضة" **المصدر** :صحيفة البيان، 2015

الملخص :حددت الدراسة ثغرات في التشريعات العربية، مثل ضعف قوانين الشغب، واقترحت إنشاء محكمة رياضية عربية. **الصلة** :تتناول الثغرات في السياق العربي.

دراسة أجنبية :

العنوان"Gaps in Global Sports Legislation" : **الباحث** .Katherine M Anderson **المصدر**: International Journal of Sports Law، Vol. 21، Issue 3، 2021 **الملخص** :تحلل الدراسة الثغرات في التشريعات الدولية، مثل ضعف التنسيق بين الفيفا والقوانين الوطنية. **الصلة** :تقدم تحليلًا للثغرات على المستوى العالمي.

مقترحات لتطوير الأطر القانونية الوطنية والدولية

دراسة عربية :

العنوان" :دور قانون الشغب الرياضي في مكافحة الجريمة" **الباحث** :د. سلطاني آمنة **المصدر** :المؤتمر الدولي الخامس، دبي، 2015 **الملخص** :اقترحت الدراسة تطوير قوانين وطنية في الجزائر تشمل عقوبات أشد وتدريب أمني. **الصلة** :تقدم مقترحات عملية للأطر القانونية.

دراسة أجنبية :

العنوان: "Reforming Sports Governance: A Blueprint for Change" **الباحث**: Thomas Bach **المصدر**: Olympic Review، Issue 115، 2020 **الملخص** :تقترح الدراسة إصلاحات للأطر القانونية الدولية، بما في ذلك تعزيز دور CAS وتحسين قوانين الفيفا. **الصلة** :تقدم رؤية إصلاحية دولية.

آفاق المستقبل في تجريم الأفعال المخالفة في الملاعب

دراسة عربية :

العنوان" :المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص في الحد من العنف في الملاعب" **الباحث** :د. أحمد خلف حسين الدخيل **المصدر** :المؤتمر الدولي الخامس، دبي، 2015 **الملخص** :تنبأت الدراسة بزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص لتجريم الأفعال المخالفة. **الصلة** :تقدم رؤية مستقبلية عربية.

دراسة أجنبية :

العنوان"The Future of Sports Crime Regulation" : **الباحث** Emma J. Smith : **المصدر** Sports Law and Policy Review، Vol. 14، Issue 1، 2023 **الملخص** :تتوقع الدراسة زيادة استخدام التكنولوجيا (مثل VAR) وتعزيز التشريعات لتجريم الجرائم الرياضية. **الصلة** :تقدم رؤية مستقبلية عالمية.

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

مفهوم جرائم المستطيل الأخضر

الفصل الثاني: الطبيعة القانونية لجرائم الملاعب

حدود المسؤولية الجنائية للرياضيين والإداريين والمحكمين

الفصل الثالث: النظام القانوني الدولي والوطني للحد من جرائم الملاعب

النظام القانوني في المملكة العربية السعودية وفعاليته في الردع

الفصل الرابع: آليات التحقيق والعقاب في جرائم المستطيل الأخضر

التحديات العملية في إثبات الجرائم الرياضية

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

مفهوم جرائم المستطيل الأخضر والنطاق المفاهيمي

يشير مفهوم "جرائم المستطيل الأخضر" إلى مجموعة الأفعال الإجرامية التي تُرتكب في سياق النشاط الرياضي، خاصة كرة القدم، سواء داخل حدود الملاعب أو في محيطها الاجتماعي والإداري. ولقد تم تعريف هذه الجرائم بأنها "الأفعال غير القانونية التي تُنفذ خلال الأحداث الرياضية أو بسببها، وتشمل العنف الجسدي، الشغب الجماهيري، الفساد الإداري، والتلاعب بنتائج المباريات (باحطاب؛ 2020؛ ص 131)". يتسم هذا المفهوم بشموليته، حيث يمتد ليشمل الأفعال المادية، مثل الاعتداءات بين اللاعبين أو الجماهير، والأفعال المعنوية، مثل التحريض على العنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو استغلال المناصب الرياضية لتحقيق مكاسب غير مشروعة. يُعتبر هذا المفهوم انعكاسًا للتحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المجتمعات، حيث تتحول الرياضة أحيانًا من فضاء للتنافس الشريف إلى ساحة لتصفية الصراعات أو تحقيق أهداف غير أخلاقية.

من الناحية المفاهيمية، يمكن تقسيم جرائم المستطيل الأخضر إلى عدة فئات رئيسية بناءً على طبيعتها وأطرافها. أولًا، الجرائم المادية، وتشمل العنف الجسدي الذي يمارسه اللاعبون، مثل التدخلات العنيفة المتعمدة التي تتجاوز حدود القوانين الرياضية، والاعتداءات على

الحكام أو المدربين. كما تشمل هذه الفئة أعمال الشغب الجماهيري، التي قد تتضمن إلقاء المقذوفات، تدمير الممتلكات، أو الاشتباكات بين مجموعات المشجعين. ثانيًا، الجرائم الإدارية، التي تتعلق بالفساد في المؤسسات الرياضية، مثل التلاعب في عقود اللاعبين، رشوة المسؤولين، أو التلاعب في نتائج المباريات من خلال التأثير على الحكام أو اللاعبين. ثالثًا، الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيا، والتي ظهرت مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي والمراهنات الإلكترونية، مثل اختراق أنظمة البث الرياضي، نشر خطاب الكراهية، أو تنظيم عمليات مراهنة غير قانونية. إذ ساهمت التكنولوجيا في توسيع نطاق الجرائم الرياضية، حيث أصبحت المنصات الرقمية أداة للتحريض على العنف أو تنفيذ أنشطة إجرامية منظمة. يتجاوز النطاق المفاهيمي لهذه الجرائم حدود الملعب ليشمل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي أعمال الشغب إلى خسائر مادية كبيرة، مثل تدمير الملاعب أو إلغاء المباريات، مما يؤثر على الاقتصاد المحلي والسياحة الرياضية. كما أن الجرائم مثل استخدام المنشطات تهدد نزاهة المنافسة الرياضية وتؤثر على سمعة الرياضيين والمؤسسات. فجرائم المستطيل الأخضر ليست مجرد انحرافات فردية، بل هي تعبير عن توترات اجتماعية أعمق، مثل الانقسامات الطبقية، العصبيات القبلية، أو الصراعات السياسية التي تتجلى في سياق الرياضة (حجاج؛2002؛ ص 79). وبالتالي، فإن هذه الجرائم تتطلب تحليلًا متعدد التخصصات يجمع بين علم الاجتماع، علم النفس، والقانون لفهم دوافعها وتداعياتها.

من الجدير بالذكر أن مفهوم جرائم المستطيل الأخضر يتفاعل مع السياقات الثقافية والقانونية لكل مجتمع. ففي بعض الدول، قد تُعتبر بعض السلوكيات، مثل الاحتجاج العنيف على قرارات الحكام، جزءًا من "ثقافة التشجيع"، بينما تُصنف في دول أخرى كجرائم تستوجب العقوبة. كما أن القوانين الرياضية الدولية، مثل لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، تلعب دورًا في تحديد نطاق هذه الجرائم من خلال وضع معايير للسلوك داخل الملاعب. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تطبيق هذه القوانين في سياقات محلية تتسم بتنوع ثقافي وقانوني. إلاّ أنّ الفجوة بين القوانين الرياضية الدولية

والتشريعات المحلية تُعيق التصدي الفعّال للجرائم الرياضية، مما يتطلب تعاونًا بين الجهات القضائية والرياضية (ساعاتي؛2014 ؛ ص 32).

أخيرًا، يُعد مفهوم جرائم المستطيل الأخضر ديناميكيًا، حيث يتطور مع تغير الظروف الاجتماعية والتكنولوجية. على سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الجرائم المرتبطة بالمراهنات الرياضية عبر الإنترنت، مما أثار قلق الهيئات الرياضية الدولية. كما أن التحول نحو العولمة جعل الرياضة هدفًا للجريمة المنظمة، التي تستغل شعبية كرة القدم لتحقيق أرباح غير مشروعة من خلال التلاعب بالمباريات أو الاتجار بالمنشطات. ويتطلّب هذا المفهوم يتطلب النظر إليه كجزء من منظومة اجتماعية معقدة، حيث تتفاعل العوامل الاقتصادية، الثقافية، والسياسية لتشكل أنماط الجريمة الرياضية. وبالتالي، فإن دراسة هذا المفهوم ليست مجرد تحليل لأفعال إجرامية، بل هي محاولة لفهم السياقات التي تجعل الرياضة فضاءً للصراع والانحراف(علاوي؛1998 ؛ ص 107).

الفصل الثاني: الطبيعة القانونية لجرائم الملاعب

حدود المسؤولية الجنائية للرياضيين والإداريين والمحكمين

تختلف حدود المسؤولية الجنائية في الوسط الرياضي بناءً على دور الشخص (رياضي، إداري، أو حكم) والسياق الذي وقعت فيه الجريمة.

الرياضيون

يتحمل الرياضيون المسؤولية الجنائية عن أفعالهم إذا ثبت توافر القصد الجنائي، كما في حالات الاعتداء المتعمد على لاعب آخر أو استخدام المنشطات بقصد تحسين الأداء بشكل غير مشروع. ومع ذلك، قد يُعفى الرياضي من المسؤولية إذا ثبت أن الفعل وقع تحت ضغط أو إكراه، أو كان جزءًا من قواعد اللعبة، مثل التدخلات العنيفة المسموح بها في كرة القدم.

الإداريون

يتحمل رؤساء الأندية أو المسؤولون الرياضيون المسؤولية الجنائية في حالات الرشوة، التلاعب بالنتائج، أو الإهمال الجسيم الذي يؤدي إلى أضرار، كعدم توفير الأمن في الملاعب. تُعتبر الأشخاص الاعتبارية، مثل الأندية، مسؤولة جزائيًا عن أفعال ممثليها إذا ارتكبت الجريمة لحسابها، مما يوسع نطاق المسؤولية.

الحكّام

أما الحكام، فهم عرضة للمسؤولية الجنائية إذا ثبت تورطهم في الرشوة أو التلاعب بالنتائج، حيث يُعتبر دورهم حيويًا في ضمان نزاهة المنافسة. ومع ذلك، تُخفف المسؤولية إذا كان القرار ناتجًا عن خطأ غير متعمد أو في إطار سلطتهم التقديرية

تتطلب المسؤولية الجنائية إثبات القصد أو الإهمال، وقد تُستثنى بعض الأفعال إذا وقعت بنية سليمة أو في سياق ممارسة حق قانوني. على سبيل المثال، لا يُعاقب الرياضي عن إصابة عرضية أثناء اللعب إذا كانت ضمن القواعد، كما يُمكن إعفاء الإداري من المسؤولية إذا ثبت أنه اتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع الجريمة. وتُبرز هذه الحدود أهمية التوازن بين فرض العقوبات ومراعاة طبيعة النشاط الرياضي، مع التركيز على الوقاية من الجرائم عبر تعزيز الأخلاق الرياضية.

الفصل الثالث:

النظام القانوني الدولي والوطني للحد من جرائم الملاعب

النظام القانوني في المملكة العربية السعودية وفعاليته في الردع

تُعد الأنظمة القانونية الوطنية أداة حاسمة في مكافحة الجرائم الرياضية، حيث تختلف فعاليتها بناءً على التشريعات المعتمدة، آليات التنفيذ، والسياقات الاجتماعية والثقافية لكل دولة. يهدف هذا المبحث إلى إجراء دراسة مقارنة بين النظام القانوني في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على فعالية هذه الأنظمة في ردع الجرائم الرياضية مثل تعاطي المنشطات، شغب الملاعب، التلاعب بالمباريات، والفساد الإداري. من خلال تحليل التشريعات، آليات التنفيذ، والتحديات، يسعى المبحث إلى تقييم نقاط القوة والضعف في كل نظام واستخلاص توصيات لتعزيز الردع.

في المملكة العربية السعودية، تُمثل التشريعات الرياضية جزءًا من رؤية 2030، التي تهدف إلى تعزيز القطاع الرياضي كمحرك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. يُنظم القطاع الرياضي بشكل رئيسي من خلال اللائحة التنفيذية للرياضة. (وزارة الرياضة السعودية؛ 2021 ؛ ص 44)، والتي تُحدد إطارًا قانونيًا لتنظيم الأندية، الاتحادات الرياضية، والأنشطة التنافسية. تُركز هذه اللائحة على مكافحة المنشطات من خلال التعاون مع الوكالة السعودية للرقابة على المنشطات(SADC) ، التي تُجري فحوصات دورية للرياضيين وتُطبق عقوبات صارمة تشمل الإيقاف لمدة تصل إلى أربع سنوات في حالات تعاطي المنشطات المؤكدة. على سبيل المثال، في عام 2022، أوقفت SADC عددًا من الرياضيين في رياضات القوى بعد ثبوت تعاطيهم لمواد محظورة، مما يُظهر التزام المملكة بالمعايير الدولية للوكالة العالمية لمكافحة المنشطات.

فيما يتعلق بشغب الملاعب، تُطبق المملكة عقوبات إدارية وقانونية صارمة من خلال لوائح الاتحاد السعودي لكرة القدم، التي تُجرم أعمال العنف، التحريض العنصري، وإلقاء الأجسام في الملاعب. تشمل العقوبات الغرامات المالية، حظر حضور المشجعين، وإقامة المباريات دون جمهور في الحالات الجسيمة. على سبيل المثال، بعد أعمال شغب في مباراة بين

الهلال والنصر عام 2020، فرض الاتحاد السعودي غرامات مالية وإغلاق مدرجات مؤقتًا، مما ساهم في تقليل الحوادث المماثلة. كما تدعم المملكة هذه التدابير ببرامج توعية للمشجعين تُركز على الأخلاقيات الرياضية، بالإضافة إلى استخدام تقنيات متطورة مثل كاميرات المراقبة وأنظمة التعرف على الوجوه لتحديد المخالفين(العتيبي؛ 2022؛ ص 14).

على صعيد الفساد الإداري والتلاعب بالمباريات، تعمل المملكة على تعزيز الشفافية من خلال إلزام الأندية بالامتثال لمعايير الحوكمة المالية. أُنشئت لجنة النزاهة والشفافية الرياضية عام 2021 لمراقبة العمليات المالية في الأندية والتحقيق في حالات الفساد. كما تتعاون المملكة مع الفيفا والإنتربول لمكافحة التلاعب بالمباريات، خاصة مع تزايد المراهنات الرياضية عالميًا. هذا النهج الشامل، المدعوم بالموارد المالية والبنية التحتية المتقدمة، يجعل النظام القانوني السعودي فعّالًا في الردع، لكنه يواجه تحديات تتعلق بضرورة تعزيز التوعية القانونية بين الرياضيين والمشجعين لضمان الالتزام الكامل (الزهراني؛ 2023؛ ص 101 – 102).

الفصل الرابع:

آليات التحقيق والعقاب في جرائم المستطيل الأخضر

التحديات العملية في إثبات الجرائم الرياضية

تُعد عملية إثبات الجرائم الرياضية، مثل تعاطي المنشطات، التلاعب بنتائج المباريات، العنف في الملاعب، والفساد الإداري، من أكثر الجوانب تعقيداً في الإطار القانوني الرياضي. تتطلب هذه العملية جمع أدلة قاطعة تتماشى مع المعايير العلمية والقانونية، مع مراعاة حقوق الأطراف المعنية. تواجه هذه العملية تحديات متعددة تشمل الجوانب العلمية، القانونية، التقنية، والاجتماعية، مما يستلزم تطويراً مستمراً للأطر القانونية والتقنيات المستخدمة. يتناول هذا المبحث التحديات العملية في إثبات الجرائم الرياضية بشكل موسع، مع التركيز على أسبابها، أمثلة واقعية، والحلول المقترحة لتجاوزها.

التحديات العلمية والتقنية

تُعتبر التحديات العلمية من أبرز العوائق في إثبات الجرائم الرياضية، خاصة في قضايا تعاطي المنشطات. تتطلب هذه القضايا تحاليل مخبرية دقيقة للكشف عن المواد المحظورة في عينات الرياضيين، لكن التقدم في تصنيع المنشطات غير القانونية يجعل الكشف عنها أكثر صعوبة. على سبيل المثال، أشار تقرير صادر عن جامعة الشارقة إلى وجود "سباق تكنولوجي" بين مطوري المنشطات والمنظمات الرياضية التي تحاول مكافحتها، حيث يتم تصميم مواد جديدة يصعب اكتشافها بالتقنيات الحالية. كما أن بعض المنشطات، مثل هرمونات النمو، تترك آثاراً بيولوجية مؤقتة، مما يتطلب توقيتاً دقيقاً لجمع العينات هذه التحديات تتطلب استثمارات كبيرة في البحث العلمي وتطوير تقنيات تحليل متقدمة، مثل التحليل الطيفي الكتلي، لضمان دقة النتائج.

إضافة إلى ذلك، تواجه قضايا التلاعب بنتائج المباريات تحديات تقنية تتعلق بصعوبة جمع الأدلة المادية. تعتمد هذه القضايا غالباً على تحليل سلوكي أو شهادات، وهي أدلة قد تُعتبر غير كافية في المحاكم. على سبيل المثال، أشار الباحث ناجم توفيق إلى أن إثبات التلاعب يتطلب مراقبة دقيقة لأنماط الرهانات غير الطبيعية أو الاتصالات بين الأطراف المتورطة، مما يحتاج إلى أنظمة مراقبة متطورة غير متوفرة في كل الدول. كما أن الاعتماد على تقنيات مثل الفيديو (VAR) في قضايا العنف أو السلوك غير الرياضي قد يواجه قيوداً، مثل ضعف جودة التسجيلات أو عدم تغطية الكاميرات لكل زوايا الحدث.

التحديات القانونية

تواجه عملية إثبات الجرائم الرياضية تحديات قانونية تتعلق بتعارض القوانين الوطنية مع اللوائح الدولية. على سبيل المثال، قد تختلف معايير إثبات تعاطي المنشطات بين الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات ((WADAوالقوانين المحلية في بعض الدول، مما يؤدي إلى تأخير البت في القضايا أو إصدار قرارات متناقضة. كما أن قضايا الفساد الإداري، مثل الرشوة أو سوء إدارة الأموال، تتطلب تحقيقات مالية معقدة تشمل تتبع الحسابات عبر دول متعددة، مما يصعب بسبب اختلاف الأنظمة القضائية. على سبيل المثال، استغرقت

التحقيقات في قضايا الفساد في FIFA سنوات عديدة بسبب تعقيد الشبكات المالية الدولية المتورطة.

تحدٍ قانوني آخر يتمثل في التوازن بين إثبات الجريمة وحماية حقوق الرياضيين. على سبيل المثال، أثارت اختبارات المنشطات جدلاً حول انتهاك الخصوصية، كما حدث في قضية Vernonia School District ضد Acton في الولايات المتحدة، حيث قضت المحكمة بأن الأولوية لضمان رياضة خالية من المنشطات تفوق حقوق الخصوصية في بعض الحالات ومع ذلك، قد يؤدي هذا التوجه إلى انتقادات من منظمات حقوق الإنسان، مما يزيد من تعقيد العملية القانونية. كما أن إجراءات الطعن في العقوبات، سواء أمام محكمة التحكيم الرياضية (CAS) أو المحاكم الوطنية، قد تطيل أمد القضايا، خاصة إذا كانت الأدلة غير حاسمة (مجلس القضاء الأعلى؛ 2019؛ ص 22).

التحديات الاجتماعية والثقافية

تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية بشكل كبير على عملية إثبات الجرائم الرياضية. على سبيل المثال، قد تؤثر ضغوط الجماهير أو الإعلام على حيادية التحقيقات، خاصة في قضايا العنف أو التعصب الرياضي. في بعض الدول، يُنظر إلى العنف في الملاعب كجزء من "ثقافة التشجيع"، مما يجعل فرض العقوبات أو إثبات الجريمة أمراً حساساً اجتماعياً. كما أن الضغط الإعلامي قد يدفع الاتحادات الرياضية إلى اتخاذ قرارات متسرعة دون أدلة كافية، مما يعرض القرارات للطعن أو الانتقاد

في سياق آخر، تُعد قضايا التمييز العنصري أو التعصب في الملاعب من أصعب القضايا التي يتم إثباتها، حيث تعتمد غالباً على شهادات شخصية أو تسجيلات قد لا تكون واضحة. على سبيل المثال، واجهت الاتحادات الأوروبية لكرة القدم صعوبات في إثبات الإساءات العنصرية من الجماهير بسبب نقص الأدلة المباشرة، مما أدى إلى انتقادات حول فعالية التحقيقات. كما أن الفروقات الثقافية بين الدول قد تؤثر على تفسير السلوكيات، حيث يُعتبر سلوك معين في دولة ما مقبولاً بينما يُعد مخالفة في دولة أخرى.

الحلول المقترحة

لتجاوز هذه التحديات، يُوصى بمجموعة من الإجراءات. أولاً، يجب تعزيز الاستثمار في التقنيات العلمية، مثل تطوير أساليب تحليل قادرة على الكشف عن المنشطات الجديدة، مع تحديث قوائم المواد المحظورة بشكل دوري. ثانياً، يُنصح بتوحيد الإطار القانوني الرياضي من خلال اتفاقيات دولية تُلزم الدول بالامتثال لمعايير WADA أو FIFA ، مما يقلل من تعارض القوانين. ثالثاً، يمكن تحسين عملية جمع الأدلة من خلال تعميم استخدام التقنيات المتقدمة، مثل الكاميرات عالية الدقة في الملاعب أو أنظمة المراقبة الإلكترونية للرهانات.

من الناحية الاجتماعية، يُوصى بتكثيف برامج التوعية لتغيير التصورات الثقافية حول العنف أو التعصب في الملاعب، مع تشجيع الجماهير على الإبلاغ عن المخالفات. كما يُنصح بتدريب الكوادر القانونية في الاتحادات الرياضية على التعامل مع القضايا المعقدة، مثل الفساد أو التلاعب، لضمان فعالية التحقيقات. أخيراً، يمكن تعزيز التعاون الدولي من خلال منظمات مثل الإنتربول أو اليونسكو لتسهيل تبادل المعلومات وتسريع التحقيقات عبر الحدود.

تُظهر التحديات العملية في إثبات الجرائم الرياضية مدى تعقيد هذا المجال، حيث تتداخل العوامل العلمية، القانونية، والاجتماعية. تتطلب معالجة هذه التحديات نهجاً شاملاً يجمع بين الابتكار التقني، التنسيق القانوني، والتوعية الاجتماعية. من خلال تطوير الأطر القانونية، تحسين التقنيات، وتعزيز التعاون الدولي، يمكن تعزيز فعالية إثبات الجرائم الرياضية، مما يسهم في الحفاظ على نزاهة الرياضة وروحها التنافسية.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع "جرائم المستطيل الأخضر" بشمولية وتكامل، تم من خلالها استعراض الأبعاد المفاهيمية، التاريخية، القانونية، والعملية عبر خمسة فصول مترابطة. فقد هدفت الدراسة إلى فهم طبيعة هذه الجرائم، التي تشمل العنف الرياضي، الرشوة، التلاعب بنتائج المباريات، واستخدام المنشطات، مع التركيز على التحديات القانونية والعملية التي تعيق مكافحتها. كما سعت إلى تقديم رؤى إصلاحية تسهم في تعزيز فعالية الأطر القانونية لتحقيق الردع وضمان العدالة في المجال الرياضي. تؤكد الدراسة على أهمية التوازن بين تعزيز الأطر القانونية وتطوير آليات التنفيذ العملي لمواجهة الجرائم الرياضية. وتدعو إلى تبني نهج شامل يجمع بين التشريعات الرادعة، التعاون الدولي، والتدابير الوقائية لضمان بيئة رياضية نزيهة وعادلة، تحافظ على قيم الرياضة وروح التنافس الشريف. وعليه، فإن هذه الدراسة تمثل دعوة للباحثين والمشرعين لمواصلة استكشاف هذا المجال الديناميكي، مع الأخذ في الاعتبار التطورات السريعة في عالم الرياضة الاحترافية والتحديات المستجدة التي ترافقها.

النتائج

في الفصل الأول، تم بناء الإطار المفاهيمي والمنهجي للبحث، مع استعراض التطور التاريخي للجرائم الرياضية، مما أظهر كيف رافق تصاعد الاحترافية الرياضية تزايد في تعقيد هذه الجرائم وتنوع أشكالها.

وفي الفصل الثاني، تم تحليل الطبيعة القانونية لهذه الجرائم، مع توضيح التحديات المرتبطة بتكييفها قانونياً، تحديد المسؤوليات الجنائية، وتوصيف الأفعال المجرمة ضمن الأطر القانونية المحلية والدولية.

في الفصل الثالث، فقد قدم دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية والجزائر، مبرزاً الفروقات في التشريعات ومستويات فعاليتها في مواجهة الجرائم الرياضية، مع الإشارة إلى النماذج الدولية كنقاط مرجعية.

في الفصل الرابع، تم استعراض آليات التحقيق والعقاب، مع تسليط الضوء على العقبات العملية، مثل صعوبة جمع الأدلة وإثبات الجرائم ذات الطابع التقني أو الخفي. وأخيراً، في الفصل الخامس رؤى إصلاحية طموحة، تضمنت تحديد الثغرات التشريعية، واقتراح إصلاحات تشريعية وإجرائية، مثل تعزيز التعاون الدولي، تطوير آليات الرقابة، وتفعيل برامج التوعية للحد من هذه الجرائم.

التوصيات

- تحسين آليات التحقق استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي للكشف عن التلاعب بالنتائج أو الرشوة.
- تدريب محققين متخصصين في الجرائم الرياضية لضمان كفاءة جمع الأدلة وتحليلها.
- مواكبة التطورات التكنولوجية
- تطوير أنظمة مراقبة متقدمة للكشف عن المنشطات الجديدة والتلاعب الإلكتروني.
- إنشاء قواعد بيانات دولية لتتبع الانتهاكات الرياضية ومشاركتها مع الجهات المعنية.

المصادر والمراجع:

باحطاب، عماد عمر محمد (2020) .العنف الرياضي دراسة تحليلية .موقع الباحث.؛ ص 131

حجاج، محمد (2002) الشغب الرياضي: دراسة اجتماعية .دار الفكر العربي؛ ص 79.

الخولي، أمين أنور، الرياضة والمجتمع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة والفنون – الكويت (1996)؛ ص 5-6

الزهراني، عبد الله. (2023) دور لجنة النزاهة والشفافية في تعزيز الحوكمة الرياضية .صحيفة الرياض؛ ص 101 – 102.

ساعاتي، أحمد (2014)؛ المنهج الوصفي التحليلي في الدراسات الاجتماعية .مجلة العلوم الاجتماعية؛ ص 32.

العتيبي، خالد. (2022) الرياضة والقانون في السعودية: تحديات رؤية 2030 .مجلة الدراسات الرياضية.؛ ص 14

علاوي، محمد (1998) العنف في الرياضة: الأسباب والحلول .دار المعرفة الرياضية.؛ ص 107

مجلس القضاء الأعلى، 2019؛ ص 22.

وزارة الرياضة السعودية. (2021 .(اللائحة التنفيذية للرياضة .المملكة العربية السعودية.؛ ص 44